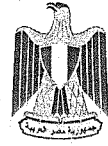


بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨٤٧
بتاريخ:	٢٠١٧/٥/٦

مجلس الدولة
مركز المعلومات والبحث
لتسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم: ٤٢٠١/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة أسيوط

خية طبية وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٩٧) المؤرخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ بشأن إعادة عرض النزاع القائم بين جامعة أسيوط وجامعة الأزهر (الإدارة العامة للشئون الطبية) بخصوص إلزام الأخيرة أداء مبلغ مقداره (٣٥٢,٨٠) ثلاثمائة واثنان وخمسون جنيهاً وثمانون قرشاً قيمة المتبقي من مصاريف علاج السيد/ أحمد أبو الوفا محمد بقسم الأشعة العلاجية بمعهد جنوب مصر للأورام عن الفترة من ٢٠١١/٣/٩، حتى ٢٠١١/٤/٢٧.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن جامعة أسيوط (معهد جنوب مصر للأورام) أبرمت مع جامعة الأزهر فرع أسيوط اتفاق تعاون لتقديم أفضل الخدمات الطبية لمصلحة الطلاب التابعين لجامعة الأزهر فرع أسيوط، وبناء على هذا الاتفاق قامت مستشفيات الجامعة بتقديم الخدمة الطبية للمريض أحمد أبو الوفا محمد، ثم قامت إدارة العلاج بأجر بمعهد جنوب مصر للأورام التابع لجامعة أسيوط بإرسال مطالبة مالية خاصة بعلاج هذا المريض بقسم الأشعة العلاجية بمبلغ (٥٤٠٧,٧) خمسة آلاف وأربعمائة وسبعة جنيهاً وسبعة قروش إلى الإدارة العامة للشئون الطبية بجامعة الأزهر، وقد أرسلت الإدارة العامة للشئون الطبية بجامعة الأزهر شيكاً حكومياً بمبلغ (٥٠٥٤,٢٧) خمسة آلاف وأربعة وخمسين جنيهاً وسبعة وعشرين قرشاً إلى المعهد بعد خصم مبلغ (٣٥٢,٨٠) ثلاثمائة واثنين وخمسين جنيهاً وثمانين قرشاً قيمة (١٠%) خدمة، وإذ طالبت جامعة أسيوط الإدارة العامة للشئون الطبية بجامعة الأزهر سداد المبلغ الذي تم خصمه دون جدوى، فعرضتم النزاع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع لإبداء الرأي الملزم بشأنه؛ فانتهت الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠١٥/٥/٦ إلى رفض المطالبة، وإذ لم يلق هذا الرأي قبولكم لذا فإنكم تطلبون إعادة عرض النزاع على الجمعية العمومية.



ونُفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٦ من إبريل عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٩ من رجب عام ١٤٣٨هـ؛ فتمين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية: ... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين ...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما اطرده عليه إفتاؤها - أن المشرع ناط بها الاختصاص بإبداء الرأي مسبقاً في المنازعات التي تنشأ بين الجهات التي حددها على أن يكون رأيها ملزماً للجانبين حسماً لأوجه النزاع وقطعاً له، ولم يجز لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهي إليه الجمعية العمومية من رأي ملزم، وعلى هذا فإن الرأي الصادر عن الجمعية العمومية في مجال المنازعات هو رأي نهائي حاسم لأوجه النزاع تستند ولايتها بإصداره، ولا يجوز معاودة طرحه مرة أخرى حتى لا يتجدد النزاع إلى ما لا نهاية. ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن النزاع المائل سبق أن حسمته الجمعية العمومية برأي ملزم بجلستها المعقودة في ٢٠١٥/٥/٦ برفض المطالبة الواردة به، ومن ثم فإنه لا يجوز معاودة طرح النزاع على الجمعية العمومية مرة أخرى، ولا سيما أنه لم يجد من الأوضاع، ولا من ظروف الحال، ولا من وجهات النظر ما لم يكن تحت بصر الجمعية العمومية وبصيرتها عندما أصدرت فتواها السابقة، ولم يطرأ من الموجبات ما يقتضي معاودة نظره من جديد.

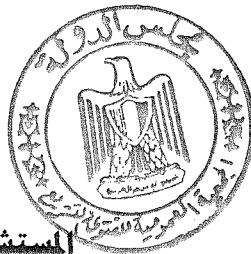
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم جواز نظر النزاع المائل لسابقة إبداء الرأي الملزم بشأنه، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٧/ ٥ / ٦

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع



المستشار/

يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس
المكتب الفني

المستشار/

مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

معتز/

مجلس الدولة العمومية
مركز الدراسات والبحوث والفتوى والتشريع